التدخل الإنساني لمجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمة دارفور

الأستاذة: زهرة بوسراج

أستاذة مساعدة "أ" - كلية الحقوق – جامعة عنابة

الملخص:

لقد عانت القارة الإفريقية من ويلات جرائم الحرب، جرائم ضد الإنسانية و جرائم الإبادة. كانت هذه الجرائم، في أغلب الأحيان، ترتكب على مرأى و مسمع من العالم بأسره دون أن تجد ردود فعل منددة من المجتمع الدولي.

حيال هذه الأوضاع، جاءت المواد: 4 (هـ) من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي و 4(ي) و6(د) و7(و) من البروتكول المنشئ لمجلس السلم و الأمن الإفريقي التي تمنح للمنظمة حق التدخل في أي دولة عضو في حالات ارتكاب جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية أو جرائم إبادة، و كذا حق أي دولة عضو في طلب التدخل.

انطلاقا من هذه الأسس واجه الاتحاد الإفريقي النزاع المسلح في دارفور من خلال مجلسه للسلم والأمن الإفريقي، فهل يستطيع هذا الأخير القيام بالواجبات الموكلة إليه من جانب الاتحاد الإفريقي لتسوية أزمة دارفور؟

résumé :

Le continent africain a souffert des crimes de guerre, crimes contre l'humanité et crime de génocide. Ces crimes étaient perpétrés, dans la plupart des cas, au vu et au su du monde entier, sans qu'ils trouvent un écho de condamnation de la part de la société internationale. Pour mettre un terme à cette situation, les Articles : 4 (h) de l'Acte constitutif de l'Union africaine et 4 (y) et 6 (d) et 7 (w) du protocole de la création du Conseil de Paix et de Sécurité ont octroyé à l'organisme africaine, le droit d'intervenir dans tout Etat membre dans les cas, ou il y a commission de crimes de guerre, crimes contre l'humanité ou crime de génocide, comme il a permis à tout Etat membre de solliciter une telle intervention.

Sur la base de ces fondations l'Union africaine face au conflit armé au Darfour à travers leur Conseil de Paix et de Sécurité, est-ce que ce dernier pourra t-il assumer les fonctions qui lui sont confiées par l'UA dans le règlement de la crise du Darfour?

مقدمـــــة :

في الوقت الذي حسب فيه كثير من المحللين والمراقبين أن التغلب على أزمة جنوب السودان التي طال أمدها أكثر من عشرين سنة وأفضت إلى خسائر بشرية ومادية جسيمة للطرفين، وأربكت الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول المجاورة، وعكرت صفو العلاقات البينية بين السودان وجيرانها، قد وضع نهاية لمرحلة من النزاعات الداخلية بشأن صيغة النظام السياسي الذي يمكن أن يتفق عليه المواطنون، جاءت أزمة دارفور لتفجر نزاعات جديدة لا تختلف في جذورها وتطوراتها والآفاق التي من المحتمل أن تذهب إليها سودانيا وإفريقيا ودوليا عن تلك التي ألفتها السياسة الإفريقية في الجملة، والسودان على وجه الخصوص.

فقد تطورت الأمور في الإقليم وتصاعدت، حتى خرجت عن كونها أزمة داخلية، أو شأن من الشؤون الداخلية للدولة السودانية، إلى أزمة ذات أبعاد وتداعيات محلية وإقليمية ودولية. حيث أضحت الشغل الشاغل للمجتمع الدولي والهم الأول الذي يؤرق الضمير العالمي بفضل التغطية الإعلامية الواسعة التي حظيت بها من قبل الوسائل المسموعة والمقروءة والمرئية بمختلف توجهاتها ومنطلقاتها. فلقد صارت أحداث دارفور الخبر الرئيسي الذي يتصدر النشرات الإخبارية والمانشيت الأبرز لكبريات الصحف العالمية.

نتيجة لهذا التطور الكبير الذي عرفته أحداث أزمة دارفور و الذي وصل إلى حد توصيفها على أنها تمثل كارثة إنسانية، أصبح من الصعوبة البالغة الركون إلى الجهود والأساليب التقليدية من اجل تسوية الصراع كما كان يحدث من قبل. وإذ كان النظام الحاكم في السودان قد حاول القيام بذلك في إطار الجهود الوطنية المبذولة في هذا الشأن، و لما

كان من العسير تحقيق ذلك فقد استدع الأمر تدخل العديد من القوى الدولية و الإقليمية للسعي لإيجاد تسوية مناسبة، وكان أول من تناول هذه القضية هو الاتحاد الإفريقي من خلال مجلسه للسلم والأمن فما مدى شرعية تدخل هذا المجلس و ما هي التدابير التي اتخذها لتسوية الأزمة وما هي الصعوبات التي واجهته؟

أولا: أساس تدخل مجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمة دارفور.

لقد وجهت المنظمات غير الحكومية اتهامات عديدة للحكومة السودانية بسبب عدم احترام حقوق الإنسان في إقليم دارفور، فقد حمل تقرير منظمة Amnesty international الصادر في 19 جويلية 2004 عدة اتهامات خطيرة منها خرق حقوق الإنسان بصفة آلية وسجل التقرير أيضا وجود الاعتداءات الجنسية والرق بالنسبة للنساء .

كما كيفت منظمة Human rights watch الأمريكية أعمال الحكومة بأنها لا إنسانية وبأنها تصفية عرقية ضد السكان السود الموجودين بدارفور والتي استهدفت بالخصوص قبائل الزغاوة والمساليت والفور.

أما على الصعيد الرسمي، فقد عبر كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم لمتحدة عما يجري في دارفور" بالأزمة الإنسانية الأكثر خطورة التي يمر بها العالم" [1]. وبالنسبة للاتحاد الإفريقي فقد أشار من خلال مؤتمره المنعقد في الفترة من 6الى 8 يوليو 2004 إلى أنه" حتى وإن كان الوضع الإنساني في دارفور خطيرا، فإنه لا يمكن وصفه بأنه إبادة جماعية"، ومن ثم فالأمر يتعلق بما أطلق عليه البروتكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي " الطبيعة المقدسة للحياة البشرية وللقانون الدولي الإنساني"[2] .

أمام الانتهاكات المتكررة للمادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 من جانب الأطراف المتنازعة وكذا لقدسية حياة الإنسان من جانب الحكومة و القوات المتمردة على حد سواء وجب على الاتحاد الإفريقي التدخل مستعملا حقه في التدخل حسب ما نص عليه قانونه التأسيسي في المادة 4(ح) التي استمد منها شرعيته في التدخل كمنظمة قارية تعنى بحفظ السلم والأمن في إفريقيا، إضافة إلى أن تدخله لحل الأزمة جاء بإشارة سماح من الحكومة السودانية منذ بداية عام 2004. [3]

انطلاقا من هذه الأسس واجه الاتحاد الإفريقي النزاع المسلح في دارفور من خلال جهازه المستحدث لهذا الغرض والمتمثل في مجلس السلم والأمن الإفريقي، وهذا الآخر يستمد شرعيته في التدخل من خلال ما نص عليه البروتكول المنشئ له في المواد 4(ي) و6(د) و7(و), إضافة إلى تصديق حكومة السودان على هذا البروتوكول[4].

و من ثم يمكن وصف تدخل المجلس بالتدخل الديمقراطي و الذي يقصد به في العلاقات الدولية التدخل الذي يكون عن طريق المنظمة الدولية، لأنها من إنشاء الدول عن طريق معاهدة دولية، وبالتالي المنظمة الدولية ما تنص عليه هو ما تم الاتفاق عليه بين الدول الأعضاء، وما تم الاتفاق عليه بينهم هم ملزمون باحترامه هذا بالنسبة لكل المعاهدات. أما عندما يتعلق الأمر بالمنظمات الدولية فالدولة تكون قد تنازلت عن بعض صلاحياتها، وتنازل الدول هنا يمارس عن طريق الأجهزة التي تنشئها المعاهدة المنشئة للمنظمة الدولية، وبالتالي الدولة لا يمكنها أن تتصرف إلا داخل ما تم الاتفاق عليه، وعندما تخرج عن ذلك من يسمح له بالتدخل هي أجهزة المنظمة الدولية، وهنا المسموح له بالتدخل هو مجلس السم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي باعتباره الجهاز المسؤول عن حفظ السلم والأمن في القارة[5].

ثانيا: التدابير المتخذة من طرف مجلس السلم والأمن الإفريقي لتسوية أزمة دارفور.

لقد تحرك مجلس السلم والأمن في وقت مبكر لاحتواء أزمة دارفور، وذلك من خلال حث الأطراف على الحوار ورعايته لبعض جولات الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين والأهم من ذلك هو إرساله لبعثه إلى دارفور، وهذا رغم حداثة نشأته التي أتت بعد انفجار الأزمة.

ا- رعاية المفاوضات :

سبقت هذه المفاوضات سلسلة من المحادثات والاتفاقيات بين الطرفين بدأت في مدنية أبش الحدودية في تشاد في 2003/9/3 وقد أدت إلى عقد اتفاقية لوقف إطلاق النار تحت المظلة التشادية، وكانت المرة الأولى التي تتعامل فيها الحكومة سياسيا مع الحركتين العسكريين في دارفور. لكن وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه في تلك المحادثات لم ينفذ إذ حدث خرق له من الجانبين.

بعد ذلك جرت محادثات في أنجامينا في 2003/12/16 طالب فيها المتمردون بالحكم الذاتي لدارفور، وحصة من عوائد البترول (12%) والاحتفاظ بجيش تحرير السودان تابعا لهم، مما أفشل المفاوضات وتبعتها ضربات قاسية من جانب الحكومة[6].

تضاءل دور التشاد بعد ذلك في محادثات أنجمينا الثانية(أفريل 2004) ليحل محله في الوساطة مجلس السلم و الأمن الإفريقي من خلال عدة جولات تمثلت في:

1-مفاوضات أنجمينا: عقدت هذه المفاوضات بين 30-03 و2004/04/9 برعاية الرئيس التشادي إدريس دبي وبحضور السفير سعيد جنيت مفوض السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي[7]. ورغم المشاكل العديدة التي واجهت المفاوضات انتهت هذه الجولة بتوصل الأطراف في 8 أفريل إلى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار[8] والذي تضمن :

- وقف الأعمال العدائية لمدة 45 يوما قابلة للتجديد.

-إطلاق سراح الأسرى.

-تسهيل إمدادات العون الإنساني للنازحين والضحايا المدنيين الآخرين.

-التزام الحكومة بالسيطرة على المليشيات المسلحة على أن يتم تجميع قوات المعارضة في مواقع يتم تحديدها.

-قيام الأطراف بالتفاوض لإيجاد حل لمشاكلهم والتفكير في إيجاد حل دائم في إطار مؤتمر يضم كل ممثلي دارفور.

كما نص الاتفاق على إنشاء لجنة مراقبة وقف إطلاق النار تابعة للاتحاد الإفريقي[9] وفقا للمادة الثالثة، رغم أن هذه المادة لم تنص صراحة على قيام الاتحاد الإفريقي بهذا الدور بل جاء نص المادة "قررت الأطراف تشكيل لجنة لوقف إطلاق النار مكونة من ضابطي صف من ذوي الرتب الرفيعة من الأطراف والوساطة التشادية والمجتمع الدولي بشرط احترام سيادة جمهورية السودان" مع الإشارة إلى أن هذه المفاوضات حضرها ممثلين عن الاتحاد الأوربي وكذلك عن الأمم المتحدة.

لكن لجنة السلم والأمن للاتحاد الإفريقي اجتمعت في منتصف أفريل 2004 وقصرت حصريا تعبير المجتمع الدولي الواردة في المادة الثالثة من اتفاقية أنجمينا على الدول الإفريقية وإن كان قد جرى تعديل هذا المقترح فيها بعد بالنظر إلى رغبة طرفي النزاع الآخرين (حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة) في وجود عدد أكبر من المراقبين مع وجود مراقبين أجانب في كل فرقة للمراقبين.

و قد رحب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي ألفا عمر كوناري باتفاق أنجمينا مشيدا بالعزيمة السياسية والمرونة وروح الوفاق التي لازمت أطراف النزاع كما رحب كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة بالاتفاق، وقال في بيان صحفي أنه يثق في أن هذا الاتفاق يترتب عليه وقف فوري للأعمال العسكرية ونهاية الهجمات على المدنيين وكذلك فتح الطريق أمام المنظمات الإنسانية للوصول للمتأثرين[10].

لقد شكلت مفاوضات أنجمينا عتبة انبنت عليها باقي المفاوضات اللاحقة، فمنذ هذه المفاوضات بدأ الاتحاد الإفريقي يتحرك بجدية لتفعيل المحادثات بين الحكومة السودانية والمتمردين.

2-مفاوضات اللجنة المصغرة في أديس أبابا:

في أديس أباب حيث كانت تنعقد القمة الثالثة للاتحاد الإفريقي في يوليو 2004، تشكلت لجنة مصغرة لمتابعة أزمة دارفور برئاسة الرئيس أوباسانجو، وعضوية كل من رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي عمر كوناري ورؤساء كل من السنغال وجنوب إفريقيا والسودان. لكن المفاوضات انتهت دون إحراز أي تقدم، وذلك بسبب رفض الحكومة للشروط التي قدمها المتمردون ومن أهمها:

-نزع أسلحة مليشيات الجنجويد

-لجنة دولية لتقصي الحقائق في شأن انتهاك حقوق الإنسان في دارفور.

-رفض المتمردين لأديس أبابا كمكان للتفاوض لتحيزها للخرطوم، والمطالبة بدولة أخرى محايدة[11].

3-مفاوضات أبوجا:

أمام اتهامات الأطراف المتمردة للحكومة التشادية بالانحياز لصالح الحكومة وطلبهم نقل المفاوضات إلى مكان آخر وبعد فشل مفاوضات أديس أبابا، أجرى الاتحاد الإفريقي اتصالات مع طرفي النزاع أسفرت عن الاتفاق على عقد جولة جديدة للمفاوضات في أبوجا في نيجريا في 23 أوت 2004. وظلت هذه المفاوضات تتعثر حتى 9 نوفمبر 2004 حيث وقع الأطراف على برتوكولين حول الأوضاع الأمنية والإنسانية وإعلان للمبادئ السياسية، وشهد التوقيع الرئيس النيجري أوليسيجون أوباسانجو، بالإضافة إلى عدد كبير من الوسطاء الغربيين والأفارقة[12].

أ-البرتوكول الأمني: تتركز أهم بنوده في :

-موافقة الأطراف على الالتزام الصارم بأحكام اتفاقيتي أنجمينا وأديس أبابا والالتزام مجددا بضمان وقف فعلي لإطلاق النار برا وجوا.

- منع طيران الحكومة المعادي فوق إقليم دارفور.

-اتفاق الأطراف على دعم وتسهيل تطبيق اتفاقية أنجمينا.

- امتثالا للمادة الخامسة من اتفاقية أنجمينا تلتزم الأطراف نفسها بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص المعتقلين لعلاقاتهم بالأعمال العدائية في دارفور.

-نزع سلاح الجنجويد.

ب-برتوكول القضايا الإنسانية: وقد نص في أهم بنوده على ما يلي:

-حرية التنقل والدخول إلى المناطق.

-التعهد بضمان حرية دخول المساعدة وعمال الإغاثة الإنسانية من أجل الوصول إلى جميع المحتاجين في كل مكان في دارفور بما في ذلك:

-إلغاء القيود والإجراءات كافة التي تعرقل حرية التنقل والدخول برا و جوا.

-أن تصرح الحكومة السودانية-إن وجدت الأمم المتحدة ذلك ضروريا- بمرور الأنشطة الإنسانية عبر الحدود من قبل الوكالات والمنظمات الإنسانية الدولية، وبهذا الخصوص تلتزم بالسماح لمثل هذه المساعدات بحرية المرور.

-تنفيذ كل الالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين، ومطالبة بعثه الاتحاد الإفريقي في السودان بمراقبة تنفيذ هذا الالتزام وتقديم تقرير منتظم للجنة المشتركة المنصوص عليها في اتفاق أنجمينا[13].

ج-مشروع إعلان المبادئ الأساسية:

بحسب التصريحات الصادرة عن فريق الوساطة في هذه المحادثات، وافقت الحكومة على المشروع بعد تعديل صياغته دون أن تعترض على أي بند من بنوده والمتمثلة في:

-الالتزام بتنفيذ برتوكولي تحسين الوضع الإنساني وتعزيز الوضع الأمني في إقليم دارفور.

-التأكيد على أن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات بما في ذلك حرية التعبير والعقيدة.

-اعتبار النظام الفدرالي للحكم أمرا أساسيا لضمان مشاركة محلية وفعلية منصفة للسودان.

-ضمان توزيع الثروات لضمان فعالية تفويض السلطة في إقليم دارفور.

-للاجئين والنازحين داخليا الحق غير القابل للتصرف في العودة إلى أماكنهم الأصلية، ولهذا الغرض يجب تهيئة البيئة المواتية وتقديم المساعدة الضرورية.

-أن تعزيز المصالحة واستعادة التعايش السلمي التقليدي بين المجتمعات المحلية في إقليم دارفور على أساس مبدأ الاحترام المتبادل والالتزام بتفادي حدوث انقسامات مستقبلية هي من الأمور الجوهرية لإعادة وتعزيز سلام واستقرار دائمين في إقليم دارفور[14].

ما يلاحظ على هذا الاتفاق أن كلا الطرفين قد قدما تنازلات، إذ قبلت الحكومة منع طيرانها فوق إقليم دارفور بعد أن كانت ترفضه رفضا قاطعا مستندة إلى ضرورة احترام السيادة الكاملة للسودان على أراضيه كافة، كما قبلت نزع سلاح مليشيات الجنجويد. أما المتمردين، فقد قبلوا من جانبهم تحديد أماكن تواجد قواتهم لمراقبي وقف إطلاق النار، كما وافقوا على النظام الفدرالي كأساس للحكم.

4-جولة أبوجا السابعة:

لقد تواصلت جولات التفاوض في أبوجا التي بدأت في 23 أوت 2004 إلى أن وصلت إلى الجولة السابعة وقد قدم فريق الوساطة للاتحاد الإفريقي لأطراف النزاع في الإقليم مشروع اتفاق شامل بتاريخ 2006/04/25 يرمي إلى إعادة السلام للإقليم وأعطى الاتحاد للأطراف مهلة تنتهي في 2006/04/30 للتوصل إلى اتفاق [15].

و قد جاء هذا الاتفاق بعد أكثر من سنتين من المفاوضات الشاقة اتسمت الجولة السابعة والخيرة منها بتدهور شديد في الحالة الأمنية في الميدان شملت هجمات متزايدة من جميع الأطراف على المدنيين وموظفي الإغاثة وقوات الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام.

ويبدأ اتفاق السلام بقائمة للمختصرات والتعريفات، تتبعها ديباجة و التي تضمنت أن حكومة السودان وحركة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة المجتمعة في أبوجا، نيجريا في سياق جهودهم طويلة الأمد الرامية إلى إيجاد حل دائم للنزاع في دارفور، وإذ تضع في الاعتبار اتفاقاتها السابقة حول هذا الموضوع، وإذ تدين جميع أعمال العنف الممارسة ضد المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان، وتؤكد الديباجة التزام الأطراف بالنصوص المختلفة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وغيرها من اتفاقيات وفق إطلاق النار وبتطبيق هذه النصوص.

وجاء الفصل الأول من الاتفاق تحت عنوان تقاسم السلطة، أما الفصل الثاني منه فجاء تحت عنوان تقاسم الثروة، و جاء الفصل الثالث تحت عنوان وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية والمبادئ العامة التي تحكم هذا الاتفاق، وتلاه الفصل الرابع تحت عنوان الحوار الدارفوري الدارفوري والتشاور، وتضمن الفصل الخامس أحكام عامة منها أن يدمج هذا الاتفاق في الدستور القومي الانتقالي، و تناول الفصل السادس والأخير من الاتفاق طرق ومواعيد التنفيذ لبنود اتفاقية السلام [16].

لقد وافقت الحكومة السودانية إلى جانب حركة تحرير السودان (جناح ميني أركو ميناوي) على الاتفاق بصورة كاملة، بينما رفضته حركتين مسلحتين وهما: حركة تحرير السودان جناح" عبد الواحد محمد نور"، وحركة العدل والمساواة فصيل "خليل إبراهيم" .وقد رفضتا نص الاتفاق انطلاقا من مواقف متقاربة بين الجانبين منها:

-ضرورة الحصول على منصب نائب رئيس الجمهورية و ليس منصب مساعد الرئيس.

-ضرورة إعادة دارفور كإقليم واحد وليس ثلاث ولايات كما هو الحال.

-الاحتفاظ بقواتها خلال المرحلة الانتقالية وعدم دمجها في الجيش السوداني.

-الحصول على سلطات تنفيذية واسعة وعدد وزراء اتحاديين علاوة على وزراء الولايات.

-مشاركة دارفور في المجلس الوطني بنسبة سكانه.

-تخصيص نسبة 6.5 من الموازنة لتعويضات أهالي دارفور.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الاتفاق هو أن الحكومة السودانية بقبولها إياه تكون حصلت على مكاسب معنوية، بحيث أنها كانت تحت وطأة الضغوط الدولية الكبيرة، كما أنها تنظر إلى الاتفاق على أساس أنه قادر على إنهاء النزاع وبأقل الخسائر، بينما حصلت حركة تحرير السودان الموقعة على الاتفاق على جل المطالب المقدمة. ومع هذا فإن اتفاق السلام في دارفور يحتاج إلى المزيد من الجهد لإقناع الأطراف الرافضة وتقديم بعض التنازلات بين الأطراف لإنفاذه على الجميع.

II: إرسال بعثة افريقية إلى دارفور.

لقد اقترن إرسال بعثة إلى دارفور ببداية مساعي الاتحاد الإفريقي لوقف إطلاق النار وحل النزاع سلميا بين الأطراف المتنازعة، حيث قرر الاتحاد في دورته الثالثة بأديس أبابا توجيه قوة قوامها 300 عسكري و150 مراقب مدني وصلت طلائعهم في منتصف أوت 2004 وتم استكمالهم في بداية سبتمبر من نفس السنة[17].

و قد وصف تفويض بعثة الاتحاد الإفريقي بالسودان، كما جاء في البيان الصادر عن الاجتماع السابع عشر لمجلس السلم والأمن الإفريقي في 20 أكتوبر 2004، بالآتي:

-مراقبة ومتابعة الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار الإنساني الموقع في أنجمينا بتاريخ 8 أفريل 2004 وجميع الاتفاقات التي ستوقع في المستقبل.

-المساعدة في عملية بناء الثقة.

-المساهمة في توفير بيئة آمنة ملائمة لتوصيل المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى عودة النازحين واللاجئين لمناطقهم حتى يتسن رفع مستوى التزام جميع الأطراف باتفاق وقف إطلاق النار الإنساني وتحسين الوضع الأمني في جميع أنحاء دارفور [18].

أمام استمرار تدهور الأوضاع وعجز البعثة عن أداء المهام الموكلة إليها بسبب قلة عددها. قرر الاتحاد الإفريقي تعزيز قواته المتواجدة في دارفور (Amis) ليصل عددها إلى 3320 عسكري وشرطي[19].

رغم المساعي الإفريقية لاحتواء الأزمة، فقد ظلت الأوضاع تتفاقم بسبب استمرار توجيه الأعمال العدائية ضد المدنيين مما أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا إلى جانب تشريد من تبقى من الأحياء. وأمام هذه الأوضاع المزرية قرر مجلس السلم والأمن الإفريقي خلال دورته الثامنة والعشرين المنعقدة في 28 أفريل 2005 تعزيز قوات الاتحاد الإفريقي في السودان(AMIS) [20].

وجاء قرار مجلس السلم والأمن هذا بناء على تقرير رئيس مفوضة الاتحاد الإفريقي حول الوضعية الإنسانية في دارفور(psc /pr /2 XXVIII) توصل من خلاله إلى أن الوضعية في دارفور مستمرة في التدني، حيث يسود جو من انعدام الأمن في العديد من مخيمات المشردين داخليا وأن وضعية اللاأمن هذه قد منعت ممارسة النشاطات المدنية والتجارية، كما عرقلت وصول المساعدة الإنسانية. وفي آخر المطاف لم يلتزم الأطراف باحترام اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني الموقع في أنجمينا في 8 أفريل 2004 ولا برتوكول أبوجا حول المسائل الإنسانية والأمنية.

و قد عيب على بعثه الحماية المرسلة إلى دارفور، أن القرار القاضي بإرسالها لم يوضح ما إذا كانت لهذه الأخيرة صلاحية هجومية، فنجد مثلا أن هذه القوات تعرضت إلى إطلاق النار واكتفى مجلس السلم والأمن الإفريقي بمجرد التنديد بهذا الاعتداء. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد وقعت هجمات مسلحة من طرف المدنيين الدارفوريين بسبب حالة الإحباط التي يشعرون بها تجاه هذه البعثة، و عجزها عن توفير الحماية والمساعدة الإنسانية لهم، كما قام آلاف الدارفوريين المتكدسين بالمخيمات بمهاجمة مواقع تابعة للاتحاد الإفريقي، وأضرموا النار بها لغضبهم من عدم قدرته على حمايتهم من أعمال العنف اليومية ضدهم[21].

أمام هذه الأسباب قدمت مفوضية الاتحاد الإفريقي بعض التوصيات من شأنها تحسين الأوضاع في دارفور من بينها تعزيز قدرات (AMIS) من أجل تحسين الظروف الأمنية، حماية المدنيين وكذا العمليات الإنسانية.

و بناء على تقرير المفوضية المقدم له، قام مجلس السلم والأمن الإفريقي خلال دورته المنعقدة في 28 أفريل 2005 بالمصادقة على توصيات المفوضية، حيث رفع قوام AMIS إلى 6171 فرد مع تركيبة مدنية ملائمة تضم كأقصى حد 1560 من أفراد الشرطة المدنية حيث تم نشر هذه البعثة قبل نهاية سبتمبر 2005. كما اغتنم المجلس هذه الفرصة ليوجه طلبه إلى شركاء الاتحاد الإفريقي بتقديم دعمها للتمويل بالمواد الضرورية لتعزيز AMIS واستمرارها في أداء المهام الموكلة إليها [22].

و تمكن الاتحاد من أن ينشر كمرحلة أولى 33000 فرد من هذه القوات، كما أن قرار إنشاء هذه البعثة نص على السماح لهذه القوات بالتدخل لحماية المدنيين في حالة وجود تهديد وشيك في مناطق انتشارها وكذا المناطق القريبة من مواقع انتشارها [23].

وعن الدور الذي لعبته هذه البعثة الجديدة، عبر الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان من خلال تقريره الشهري الذي أعده تنفيذا للبند الخامس من قرار مجلس الأمن

رقم 1590 عن استطاعة هذه البعثة في ظروف عسيرة جدا أن تقوم بعمل رائع في المناطق التي تنتشر فيها وهو ما أسهم إسهاما كبيرا في تحسين الحالة الأمنية. وتوصل إلى استنتاج مفاده أنه ينبغي تعزيز هذه البعثة [24].

وحسب كوفي عنان، فقد شكلت بعثة الاتحاد الإفريقي مبادرة غير مسبوقة بالنسبة للاتحاد الإفريقي والأطراف التي تقدم لها الدعم في أوساط المجتمع الدولي، فقد حققت البعثة انجازات ملفتة للنظر في ظرف وجيز رغم أهمية القيود التي تواجهها[25].

أمام استمرار تدهور الأوضاع في دارفور، قرر الاتحاد الإفريقي توجيه 5000 شخص إضافيين يبدؤون بالانتشار ابتداء من شهر جوان 2005 اغلبهم من إفريقيا الجنوبية ، نيجريا ورواندا.

ونظرا لضخامة المهمة توجه الاتحاد لشركائه بطلب المساعدة، و في هذا الصدد قام عمر ألفا كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بزيارة حلف شمال الأطلسي (OTAN) لإقناعه بتقديم المساعدة لقوات الاتحاد الإفريقي بدارفور[26].

في لقائه مع الأمين العام لحلف شمال الأطلسي والمفوض السامي للاتحاد الأوروبي حول السياسة الخارجية خافيير سولانا في 7 ماي 2005 ببروكسل، توصل ألفا كوناري إلى إقناع المنظمتين بتقديم دعمهما اللوجستيكي لقوات الاتحاد الإفريقي في دارفور وتمحور طلبه حول وسائل نقل أفواج البعثة، وسائل الاتصال، استضافة أفراد AMIS وتكوينهم، مع تأكيده أن أفراد هذه القوات لن تكون إلا افريقية[27].

طلبات كوناري هذه لم تلق ترحيبا من الجانب الإفريقي، حيث ارتفعت أصوات الانتقادات غذتها مسائل المساس بسيادة واستقلال السودان، وهو ما سارع حلف شمال الأطلسي إلى دحضه من خلال تصريحه علنا بأن لا خطة لديه لإرسال قواته إلى دارفور[28].

أمام استمرار العنف ضد المدنيين ، ظل الاتحاد الإفريقي يطور في قوام قواته المتواجدة في دارفور إلى أن بلغ عددها في 01جوان :2006

708 من المراقبين العسكريين.

1415 من أفراد الشرطة المدنية.

28 موظفا دوليا.

12 من أفراد لجنة وقف إطلاق النار.

4942 فردا من قوات الحماية.

على الرغم من الدعم الكبير الذي قدمته كل من منظمة الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي، ورغم ما حققته AMIS من نجاحات في دارفور، إلا انه وأمام استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية ومواصلة أطراف النزاع نقضهما لاتفاقات وقف إطلاق النار الموقعة بينهما فقد وافق مجلس السلم والأمن الإفريقي في اجتماعه الخامس والأربعين المعقود في 12 يناير 2006 من حيث المبدأ على استبدال القوات الإفريقية في دارفور بقوات دولية، إلا أن هذا الاجتماع أرجأ القرار النهائي بشأن هذه المسألة إلى اجتماع لاحق للمجلس على مستوى وزراء الخارجية، كما كلف رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بإجراء مشاورات مع الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المعنية لتزويد اجتماعه اللاحق بجميع المعلومات الإضافية[29].

III: العمل المشترك مع الأمم المتحدة من خلال قوات هجينة في دارفور UNAMID

استنادا إلى التقرير المقدم له من طرف رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي حول الوضع في دارفور (PSC .MIN/2xlvI) قرر مجلس السلم والأمن الإفريقي في اجتماعه السادس والأربعون المنعقد بتاريخ 10 مارس 2006:

-إنهاء مهمة AMIS في 2006/09/30 أي تمديد مهمتها 6 أشهر إضافية.

-تحويل مهمة AMIS إلى الأمم المتحدة مع العمل المشترك معها من أجل تعزيز السلام والأمن في إفريقيا[30].

لقد بارك مجلس الأمن الدولي إرسال بعثة الاتحاد الإفريقي إلى دارفور منذ بداية تدخله، فقد جاء القرار الأول رقم 1556 مثمنا لهذا الدور حيث عبر المجلس عن ترحيبه بالدور القيادي الذي يؤديه الاتحاد خلال مشاركته في معاجلة الوضع في دارفور. و تم تأكيد وجهة نظر مجلس الأمن هذه في قراراه رقم 1564، كما طلب من خلاله من الأمين العام تقديم المساعدات إلى الاتحاد الإفريقي في مجالات التخطيط ولجراء التقييمات المتعلقة بالبعثة. واستمر مجلس الأمن على هذا الوضع يراقب ويبارك الاتحاد الإفريقي من خلال مجلسه للسلم والأمن في احتواء أزمة دارفور إقليميا وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة[31].

ثم بادر مجلس الأمن بإصدار القرار 1679 في 16 ماي 2006 الذي يدعو إلى الشروع في التحضير لإرسال قوات حفظ سلام دولية إلى دارفور لتحل محل قوات الاتحاد الإفريقي، وأمهل هذا القرار الحكومة السودانية أسبوعا واحدا لكي تسمح لطلائع القوة الدولية

بدخول دارفور للتخطيط لنشر قوة حفظ سلام دولية في الإقليم في وقت لاحق من العام ذاته، وإن كان قد شدد على أهمية التشاور بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والحكومة السودانية بشأن هذه المسألة ، كما طلب القرار مواصلة تقديم الموارد لتعزيز قدرات قوة حفظ السلام الإفريقية إلى أن تبدأ عمليات الأمم المتحدة [32].

وعقب انتهاء عملية التقييم الفني التي قامت بها الأمم المتحدة، شرعت الولايات المتحدة وبريطانيا منذ منتصف شهر أوت 2006 في إعداد مشروع قرار لمجلس الأمن يدعو إلى نشر قوة حفظ سلام دولية في دارفور، كما يحدد موعدا لنشر هذه القوات انطلاقا من أنه قد حان الوقت الذي يتعين فيه العمل، لاسيما أن الوضع يزداد تدهورا [33].

لقد شهدت المداولات التي جرت بشأن مشروع القرار الأمريكي البريطاني انقسامات داخل مجلس الأمن، حيث عارضت الصين وروسيا ودول أخرى اعتماد هذا المشروع، وشددت على أهمية التريث من اجل الحصول على موافقة الحكومة السودانية لأن اعتماد القرار دون موافقة الخرطوم لن يساهم في حل النزاع في دارفور، كما أن ذلك يعني نشر القوات الدولية في بيئة معادية . وقد أدت هذه الانقسامات إلى اتجاه مجلس الأمن نحو عقد جلسة مشاورات مغلقة بدلا من الاجتماع الرسمي الذي كان مقررا في بادئ الأمر، ومارس خلاله الوفد الأمريكي ضغوطا شديدة على الدول الأعضاء، لاسيما على الصين التي اتهمتها الإدارة الأمريكية بأنها عطلت الاتفاق من أجل التصويت على مشروع القرار، ثم جرى بالفعل إصدار هذا القرار، الذي يحمل رقم 1706 في 30 أوت 2006 والذي تم التصويت عليه بأغلبية 12 عضوا مع امتناع الصين وروسيا وقطر.

وقد قرر مجلس الأمن بموجب هذا القرار أن تتمثل ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في دارفور والتي يتمثل قوامها في 17300 من الأفراد العسكريين و3300 من أفراد الشرطة المدنية في دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام المؤرخ في 5 ماي 2006 واتفاق أنجمينا بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور، بوسائل منها أداء المهام التالية[34]:

أ- رصد تنفيذ الأطراف للفصل الثالث" وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية " من اتفاق دارفور للسلام واتفاق أنجمينا بشان وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور والتحقق من ذلك التنفيذ.

ب- مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة، وإعادة نشر القوات في مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان بالوسائل البرية والجوية وفقا للاتفاقيتين.

ج- التحقيق في انتهاكات الاتفاقين والإبلاغ عن انتهاكات وقف إطلاق النار.

د- الحفاظ بوجه خاص، على وجود مناطق رئيسية، مثل المناطق الحاجزة المنشأة عملا باتفاق دارفور للسلام والمناطق الواقعة داخل مخيمات المشردين داخليا والمناطق المنزوعة السلاح المحيطة بمخيمات المشردين داخليا والواقعة داخلها، من أجل دعم إعادة بناء الثقة وتثبيط اللجوء إلى العنف، لاسيما عن طريق ردع استخدام القوة.

هـ- رصد الأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع بها جماعات مسلحة على طول حدود السودان مع تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، لاسيما عن طريق عمليات منتظمة للاستطلاع البري والجوي.

و- المساعدة في وضع وتنفيذ برنامج شامل ومستدام لنزع سلاح المقاتلين السابقين والنساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم على نحو ما دعا إليه اتفاق دارفور للسلام.

ز- مساعدة الأطراف على التحضير للاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق دارفور للسلام وإجرائها.

ح- تنظيم حملة إعلامية فعالة لزيادة فهم عملية السلام ودور بعثه الأمم المتحدة في السودان[35].

ط- إعادة هيكلة مرفق الشرطة وجعل أنشطته تتماشى مع الديمقراطية، و تدريب وتقييم أفراد الشرطة.

ك- المساعدة في إقامة جهاز قضائي مستقل وحماية حقوق الإنسان، ووضع إستراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

وطبقا للفصل السابع من الميثاق، يقرر المجلس أن لبعثة الأمم المتحدة استعمال جميع الوسائل اللازمة في مناطق انتشارها وحسبما تراه في حدود قدرتها لحماية أفرادها ومنشآتها، وحماية المدنيين ومنع الجماعات المسلحة من تعطيل تنفيذ اتفاق دارفور للسلام[36].

إن هذا البند يعني بكل وضوح أن هذه القوات سيكون لها حق استخدام القوة المميتة حسب التفسير الذي تراه، وفي الحالات التي تقررها بشكل منفرد دون الرجوع إلى الحكومة السودانية. أي أنها سوف تتمتع بسطة تقديرية مطلقة في اتخاذ ما تراه من إجراءات، وفي تحديد الحالات التي يجب أن تستخدم فيها القوة لصد أي من الأطراف[37].

يتضح من هذه الصلاحيات التي منحها القرار 1706 لبعثه الأمم المتحدة التي ستنتشر في دارفور أن هذه البعثة ستمثل سلطة انتداب وإدارة كاملة، مع ملاحظة أن لها سلطة تقديرية غير محدود في استخدام ما تراه مناسبا من أدوات ووسائل بما في ذلك استخدام القوة، وأن هذه الصلاحيات تشمل الشرطة المدنية، والقضاء والإعلام وحقوق الإنسان، والأمن الإقليمي على الحدود وجمع السلاح[38].

لقد أعقب هذا القرار ثورة دبلوماسية ضخمة من جانب الحكومة السودانية ضد تشكيل قوة الأمم المتحدة، بل وتعهدت بأنها سوف تتصدى بالقوة العسكرية لأية محاولة لنشر قوات دولية في دارفور من دون موافقتها، كما هددت بالانسحاب من الاتحاد الإفريقي إذا دخلت قوات الأمم المتحدة دارفور واعتبرت أن دخول هذه القوات يعد بمثابة احتلال للسودان على غرار ما يحدث في العراق. هذا في البداية فقط، لكن بعد ذلك وافقت الحكومة على نشر بعض القوات قائلة أن مهمة الأمم المتحدة يجب أن تقتصر على الدعم اللوجستيكي الفني لأفراد قوات الاتحاد الإفريقي، وهو ما حدث بالفعل حيث استقبلت دارفور في تلك الفترة أزيد من 50 مستشارا عسكريا تابعين للأمم المتحدة.

عقب القرار 1706، و بعد شهور من المشاورات جاء القرار 1769 الذي قدمته بريطانيا وفرنسا ودعمته الولايات المتحدة الأمريكية والذي تبناه مجلس الأمن بالإجماع في 31 جويلية 2007 والقاضي بنشر قوة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي بدارفور تحت اسم" بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور " unamid " قوامها 26 ألف شخص موزعين بين 19555 من الأفراد العسكريين، بمن فيهم 360 مراقبا عسكريا وضابط اتصال، و3772 من أفراد الشرطة، و19وحدة شرطة مشكلة تتكون كل واحدة منها من عدد يصل إلى 140 فردا [39]. وتضم القوات الجديدة 9000 فرد من الاتحاد الإفريقي.

تعتبر هذه القوة أكبر قوة حفظ سلام في العالم وفي تاريخ الأمم المتحدة، قدرت تكلفتها المالية بملياري دولار، وعين على رأس القوة دولف ادادا ممثلا خاصا مشتركا بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور، كما عين " مارتن أغواي" قائدا للقوة، كما تعتبر أول قوات مشتركة (هجينة) بين الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية.

غير أن الملفت للانتباه في القرار 1769، أن الحكومة السودانية قبلته مباشرة عقب صدروه وهو ما يثير الدهشة خاصة وأنها ظلت ترفض نشر قوات دولية في دارفور. و الحقيقة أن هذا القبول جاء نتيجة لعدة عوامل أهمها:

-الضغوط الدولية الكبرى.

-استخدام وسائل متعددة ما بين تقديم إغراءات والتهديد بفرض عقوبات على الحكومة السودانية.

-حث أصدقاء السودان سيما الصين التي لعبت دورا فاعلا في حمل السودان للموافقة على القرار.

-أن القرار 1769 جاء مستوفيا كل تحفظات الحكومة، حيث قال محمود عبد الحليم محمد سفير السودان لدى الأمم المتحدة للصحفيين" أنا مرتاح" وأضاف أن استخدام الفصل السابع محدود وأن المفاوضين" بذلوا أقصى ما في وسعهم للاستجابة لدواعي قلقنا" كما حذف من النص التهديد بعقوبات مستقبلية، وأيضا لا يسمح القرار للقوة الجديدة بحق المصادرة والتخلص من الأسلحة غير المرخصة ويمكنها فقط أن تراقب تلك الأسلحة [40] .

وقد بدأت هذه القوات في الانتشار في إقليم دارفور في أكتوبر 2007 ،إضافة إلى 7000 فرد من الاتحاد الإفريقي يعملون بالفعل في دارفور لكنهم يعانون نقصا في التجهيزات والتمويل . لكن الواقع يشير إلى أنه لم ينشر سوى 9500 جندي من أصل 26 ألفا، وتتمثل الدول المشاركة في مهمة حفظ السلام في إقليم دارفور بشكل أو بآخر في:

بنگلاديش	إثيوبيا	نيبال	السويد
بوركينا فاسو	فرنسا	هولندا	تنزانيا
الكاميرون	غانا	نيجريا	تايلاند
الصين	اندونيسيا	النرويج	أوغندا
دانمارك	أيرلندا	باكستان	المملكة المتحدة
جيبوتي	اليابان	رواندا	
مصر	الأردن	السنغال	

وإزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور بعد سنة من اتخاذ القرار 1769، قرر مجلس الأمن تمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور لفترة 12 شهرا أخرى حتى 31 جويلية 2009. [41]

كما تضمن قراره رقم 1829 إزاء الاتهامات الموجهة للرئيس عمر البشير من قبل المدعي العام للمحكمة الجنائي الدولية بارتكابه لجرائم إبادة وجرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية النص على استعداد مجلس الأمن لمناقشة تعليق صدور أي لائحة اتهام للرئيس عمر البشير من المحكمة الجنائية الدولية وذلك حرصا على عملية السلام في دارفور[42].

و جاء النص على هذا البند في قرار المجلس 1828 بناء على اشتراط سبع دول في المجلس وهي روسيا، الصين، ليبيا، جنوب إفريقيا، فيتنام، اندونيسيا و بوركينافاسو التي اشترطت الإشارة إلى مسألة المحكمة الجنائية الدولية في نص القرار حتى تصوت لصالح تجديد تفويض قوة السلام.

ثالثا : الصعوبات التي واجهت مجلس السلم والأمن الإفريقي أثناء محاولته لتسوية أزمة دارفور.

كانت أزمة دارفور أول تهديد للسلم والأمن الإفريقي يطرح في أروقة مجلس السلم والأمن الإفريقي ومنذ الأيام الأولى لميلاده، ومع ذلك فقد تناولها بكل عزم و إرادة من أجل إثبات قدرته على حفظ السلم والأمن في القارة. حيث قاد المفاوضات بين الأطراف المتنازعة عبر عدة محطات بواسطة مفوضه للسلم والأمن، وسعى للحصول على الدعم من الشركاء الآخرين من خلال زيارات رئيس مفوضية الاتحاد، وتوصل إلى حد إرسال قوات افريقية إلى دارفور بإجازة ولجماع من البرلمان السوداني[43] الذي سبق له أن اعتمد مقررات قمة مجلس السلم والأمن التي انعقدت في أبوجا يوم 30 نوفمبر 2006.

ولأن قوات الاتحاد الإفريقي في دارفور كانت لها دور فعال في إحلال الأمن في مناطق انتشارها بشهادة من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، فقد أكدت حكومة السودان إبان مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي الذي عقد بأديس أبابا عاصمة إثيوبيا في 30يناير 2007 عن تمسكها بالاتحاد الإفريقي لمعالجة أزمة دارفور حتى التوصل إلى سلام شامل ودائم في الإقليم.

إلا انه ومن جانب آخر فقد عانت بعثة الاتحاد الإفريقي من صعوبات عديدة، كانت سببا لاستمرار المأساة الإنسانية وتدهور الأوضاع الأمنية في دارفور ويمكن إيجاز هذه الصعوبات التي واجهها مجلس السلم والأمن الإفريقي وكذا بعثته في دارفور من خلال الفروع التالية:

ا: تزايد عدد الفصائل المتمردة مما صعب الوصول إلى اتفاق سلام شامل ومقبول من جميع الأطراف في دارفور:

بعد أن كان مجلس السلم والأمن يحاول التوفيق بين الحكومة وحركتين متمردتين هما حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان في بداية أزمة دارفور، حدثت انقسامات حادة داخل هذين التنظيمين بشكل يعوق التوصل إلى اتفاق سلام ينهي الوضع المتأزم في الإقليم، إضافة إلى ظهور حركات أخرى، حيث أصبح في الميدان الحالي عدد كبير من الفصائل المتمردة تتمثل في الآتي[44]:

-حركة تحرير السودان برئاسة مني أركو مناوي أي مجموعة حسكنية الموقعة مع الحكومة على اتفاق أبوجا.

-جناح القائد صلاح جوك رئيس لجنة الترتيبات الأمنية في اتفاقية أبوجا ونائب رئيس هيئة الأركان في هيئة التحرير المنشق.

-مجموعة عصام الدين الحاج الناطق الرسمي باسم حركة تحرير السودان جناح أركو والمنشق عنه.

- مجموعة قيادة شرق دارفور و كردفان بقيادة القائدة الميداني حافظ إسماعيل عبد الشافي.

-حركة تحرير السودان جناح المحامي عبد الواحد.

-حركة الإدارة الحرة بقيادة البروفسور عبد الرحمن موسى المنشق من جماعة عبد الواحد.

-حركة المهندس محمود مادبو رئيس جناح السلام المنشق من جماعة عبد الواحد.

-مجموعة أبو القاسم إمام الحاج موقع اتفاقية طرابلس والمنشق من عبد الواحد محمد نور.

-جناح القائد أحمد عبد الشافع المنشق من حركة المحامي عبد الواحد.

-حركة العدل والمساواة جناح الدكتور خليل إبراهيم مؤسس الحركة الأم.

-جناح السلام بقيادة عبد الرحيم أبو ريشة المنشق من حركة العدل والمساواة.

-جناح الإصلاح بقيادة إدريس إبراهيم أزرق.

-الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية المنشقة عن حركة العدل والمساواة.

-تنظيم التحالف الفدرالي الديمقراطي بقيادة السيد دريج وهو المؤسس له.

-جناح البروفسور شريف حرير القيادة الميدانية.

وهناك تنظيما جديدا تشكل بعد اتفاقية أبوجا يضم جناحي تنظيمي التحالف الفدرالي وحركة العدل والمساواة الأم ومجموعة صلاح جوك ومجموعة ضباط شرق دارفور و كردفان

وبعض المجموعات الأخرى. كما أن هناك مجموعات صغيرة منتشرة في الإقليم و منفلتة أمنيا ومستقلة عن الحركات الأم والتي يمكن استقطابها حكوميا أو بواسطة الحركات المسلحة الأخرى[45].

II: الافتقار إلى الخبرة الكافية لإدارة عمليات التدخل.

إن افتقار الاتحاد الإفريقي لخبرات كافية في مجال إدارة عمليات التدخل في الصراعات الداخلية كان له دور كبير في فشل القوات الإفريقية في دارفور في تحقيق مهامها، حيث برز العديد من حالات الفساد و الهدر في التعامل مع الموارد المالية المحدودة المخصصة للبعثة. كما عانت هذه القوات من قلة عددها، حيث كان عدد أفرادها يقتصر على 7 آلاف فرد، وهو عدد غير كاف لضمان الأمن وكفالة الترتيبات الإنسانية بالنسبة لإقليم دارفور الذي تصل مساحته إلى قرابة مساحة فرنسا بكاملها. علاوة على الافتقار إلى كوادر مؤهلة وذات خبرة لإدارة عملية التدخل في دارفور، حيث أسند العديد من المناصب العليا في البعثة إلى شخصيات تفتقر إلى الخبرة اللازمة لمثل هذا العمل[46].

III: الافتقار للدعم المالي و اللوجستيكي الكافي.

لقد كانت بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور تتكلف حوالي 40 مليون دولار شهريا، وكانت المخصصات المالية للبعثة تتأخر في الوصول في كثير من الأحيان، لأن الاتحاد كان يعتمد على مساهمات من الدول المانحة لتوفير هذه الأموال، وكانت الدول الغربية تتأخر في كثير من الأحيان في توفير هذه الأموال بسبب تحفظها على أداء البعثة في دارفور، لاسيما فيما يتعلق بالعجز عن تحسين الأوضاع الإنسانية والأمنية. و كان تأخر الدول الغربية في تقديم مساهماتها للبعثة يتسبب في حد ذاته في تعقيد الموقف بصورة متزايدة ، من حيث تأخر صرف رواتب أفراد القوة والمخصصات المالية اللازمة للإعاشة وبالتالي فأزمة البعثة هي أزمة تمويل بالأساس ترتبت عليها الأزمة الخاصة بنقص وسائل الدعم اللوجستيكي من وسائل اتصال حديثة ومعدات فنية.علاوة على ذلك، فإن القوات الإفريقية عانت بشدة من الظروف المناخية الصعبة التي يشهدها هذا الإقليم[47].

وبالتالي فقد أدت هذه المشكلات التي عانى منها مجلس السلم والأمن الإفريقي وبعثته إلى جانب استمرار الأطراف المتنازعة في نقض اتفاقيات وقف إطلاق النار المبرمة بينهم، وكذا قيام المتمردين بتوجيه هجمات متكررة على مقرات بعثة الاتحاد إلى عجز هذه الأخيرة عن تنفيذ المهام الموكلة إليها، لاسيما على صعيد تحسين الوضع الإنساني والأمني وهو ما انعكس دوما في التقارير الدورية المقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بشأن الوضع في دارفور و التي أشارت إلى أن الوضع الإنساني مازال سيئا حتى في

الآونة الأخيرة مثلما كان عليه في بداية الصراع، وهناك تدهور مستمر في الأوضاع بسبب سوء الحالة الأمنية[48].

خاتمـــــــة:

رغم حداثة نشأته التي عاصرت اندلاع الأزمة غرب السودان بين الحكومة السودانية و الفصائل المتمردة، فقد حاول مجلس السلم و الأمن الإفريقي إيجاد تسوية للأزمة مستمدا شرعيته في التدخل من خلال ما نص عليه البروتوكول المنشئ له في المواد 4(ي) و6(د) و7(و)، إضافة إلى تصديق حكومة السودان على هذا البروتوكول.

و في سبيل إثبات قدرته فقد استعمل المجلس مختلف الوسائل السلمية منها و القمعية لحل الأزمة. حيث قاد المفاوضات بين الأطراف المتنازعة عبر عدة محطات بواسطة مفوضه للسلم والأمن، وسعى للحصول على الدعم من الشركاء الآخرين من خلال زيارات رئيس مفوضية الاتحاد، وتوصل إلى حد إرسال قوات افريقية إلى دارفور بإجازة وإجماع من البرلمان السوداني.

رغم ما حققته البعثة من انجازات في دارفور، إلا انه ومن جانب آخر فقد عانت من صعوبات عديدة كانت سببا لاستمرار المأساة الإنسانية وتدهور الأوضاع الأمنية في دارفور، تراوحت بين تزايد عدد الفصائل المتمردة و الافتقار إلى الخبرة الكافية لإدارة عمليات التدخل و كذا الافتقار للدعم المالي و اللوجستيكي الكافي.

و على الرغم من المجهودات التي بذلها المجلس في هذا المقام فإنه لم يفلح لحد الساعة في تسوية هته الأزمة و غيرها من الأزمات التي لا تزال تنخر جسد القارة الإفريقية و يرجع سبب ذلك إلى عدة عراقيل تواجهه أهمها:

- التمثيل غير المتساوي بالنسبة للعهدة و ثقة كل دولة في المجلس.
- عدم وجود إرادة سياسية مشتركة بين الدول الإفريقي و داخل هذه الدول ذاتها من أجل تسوية هذه النزاعات.
- هناك حديث عن إنشاء قوة إفريقية جاهزة و نقل المراقبين، لكن عدم وجود الإمكانات المادية و اللوجستيكية اللازمة حال دون ذلك.
- تحييد دور المجلس في إدارة الأزمات بسبب الأدوار الخارجية ففي الصومال مثلا كان الدور الإثيوبي الأمريكي معيقا و أضعف إمكانية إيجاد حل للأزمة.
- ضعف الإمكانات يجعل قرارات المجلس فارغة من دون معنى.

و رغم عدم نجاح المجلس في تسوية هته الأزمات بعد إلا أنه لا يمكن الحكم عليه و كذا تقييمه من خلالها، ذلك أنه لم تمر على إنشائه سوى 4 سنوات و هي غير كافية للتقييم. فحتى مجلس الأمن الدولي و رغم إنشائه في 1945 إلا أنه لم يلعب الدور الذي لعبه في السنوات الأخيرة إلا مع بداية التسعينات، و قبل هذا التاريخ كانت الجمعية العامة أنشط منه، بل و كانت الجهاز الرئيسي الذي يتخذ القرارات في الأمم المتحدة.

الهوامـــش:

(1)- عماد عواد، أزمة دارفور: تعدد الأبعاد وتنوع الإشكالات، مجلة المستقبل العربي. العدد 308. السنة 27. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان. أكتوبر 2004.، ص 57. .

(2) - المادة 4 (ج) من البرتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي .

(3)-http: // www. Asharqalawsat.com/detail .asp issueno= 10472 article=430 442.

(4)- وقعت الحكومة السودانية على البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي في 2003/12/13. وصادقت عليه في 2003/07/05.

(5)- المادة4 (ح) من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي والمادة 4 (ي) من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي.

(6)- إجلال رأفت، أزمة دارفور 2-أبعادها السياسية والثقافية، مجلة المستقبل العربي. عدد 111. مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان. 2005، ص 93.

(7)- عبد القادر رزيق المخادمي، الصراعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت، التعاون العربي الإفريقي ضرورة حيوية لمواجهة العولمة . دار الفجر للنشر و التوزيع. القاهرة. مصر . 2007.، ص 310.

(8)- Elodie Riche, Darfur qu' elle gestion des crises africaines, Annuaire Français des relations international, France, 2000, p843.

(9)- Elodie Riche, ibid, p843.

(10)- عبد القادر رزيق المخادمي، الصراعات في القارة الإفريقية، انكسار دائم أم انحسار مؤقت، مرجع سابق، ص 310.

(11)- إجلال رأفت، أزمة دارفور: 2-أبعادها السياسية والثقافية، مقال سابق، ص 93.

(12)- جمال محمد السيد ضلع، تسوية أزمة دارفور في إطار الإتحاد الإفريقي، مجلة العلوم القانونية.عدد 11. كلية الحقوق. جامعة عنابة. الجزائر. جوان 2007، ص 78.

(13)- جمال محمد السيد ضلع، مقال سابق، ص 78-79.

(14)- إجلال رأفت، مقال سابق، ص 95.

(15)- وقد خاطب سالم أحمد سالم وسطاء الاتحاد الأطراف قائلا:

" يشرفني هذا النهار تقديم مشروع اتفاق السلام في دارفور لأطراف النزاع وأنا أضعه أمامكم كضيف، دقت ساعة القرار و لم يعد هناك مجالا للمماطلة، إن أنظار العالم تتوجه إليكم، كما تتوجه إليكم أيضا أنظار شعب دارفور وإفريقيا تشجعكم"

(16)- لمزيد من المعلومات حول تفاصيل اتفاق السلام راجع: جمال محمد السيد ضلع، مقال سابق، ص 83-88.

(17)- Abdou Yéro Ba, La contribution de l'Union Africaine au maintien de la paix, Revue de droit International et droit comparé, 2006, P206.

(18)-PSC. Communiqué. Psc/pr /comm. XVII. 17 th meeting. Addis Ababa. Ethiopia.20/10/2004.

(19)-Abdou Yéro Ba. Op. Cit. p 218.

(20)-Psc. communique psp/pr / comm xx viii. 29 réunion. Addis Ababa. Ethiopie. 28 avril 2005.

(21)- أحمد إبراهيم محمود، الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور، مجلة السياسية الدولية، عدد 166، مجلد 41، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، أكتوبر 2006، ص 189.

(22)-.Abdou Yero Ba, Op .Cit, p219.

(23)- Elodie Riche, Darfour qu'elle gestion des crises africaines, Op. Cit, p 843.

(24)- عنان كوفي ، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، 3 ماي 2005، ص 2.

(25)- عنان كوفي ، نفس التقرير، ص 8.

(26) -Abdou Yero Ba, Op. Cit, p221.

(27)-. Abdou Yero Ba, OP.CIT, p221.

(28)- دارفور: سؤال وجواب، مقال منشور على موقع الانترنيت:

http // www aphra. org /pcd/aphra/ armor 20 crisies html

(29)- Cps/ psc/pr /comm. X l v. 45 session. Addis Ababa. Ethiopia. 12 /03/2006.

(30)-CPS. Communiqué psc/min/comm. (XIVI). 46 é session. Addis Ababa.Ethiopia.10/03/2006.

(31)- لمزيد من التفاصيل راجع القرارات مجلس الأمن: 1556 فقرة 2 (2004)، 1564 فقرة 3 وفقرة 15 بند 2و3 (2004), 1590 فقرة 14 (2005), 1591 فقرة 14 (2005)، 1679 فقرة 10 (2006).

(32)- احمد إبراهيم محمود، الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور، مقال سابق، ص 190.

(33)- احمد إبراهيم محمود، مقال سابق، ص 191.

(34)- قرار مجلس الأمن رقم 1706 المؤرخ في 08/30/ 2006. فقرة8.

(35)- قرار مجلس الأمن رقم 1706 فقرة 8 بند ح.

(36)- الفقرة 12 بند أ من قرار مجلس الأمن رقم 1706.

(37)- هاني رسلان، أزمة دارفور والقرار 1706: الأبعاد والتداعيات. مجلة السياسة الدولية. عدد 166. مجلد 41. مؤسسة الأهرام. القاهرة. مصر. أكتوبر 2006 ، ص 185.

(38)- هاني رسلان، نفس المقال ، ص 185.

(39)- قرار مجلس للأمن 1769. فقرة 17 بند 2.

(40)http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA

(41)- القرار 1829 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5947 المعقودة في 31 يوليو 2008 .

(42)- اضطلع المدعي العام بمهمة التحقيق في ارتكاب جرائم حرب وجرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية في دارفور بموجب قرار مجلس الأمن 1593 (21مارس 2005) القاضي بإحالة الوضع القائم في دارفور منذ 1جويلية 2002 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بهولندا وذلك بموجب تصرفه وفقا للفصل السابع. وقد تم تبني هذا القرار ب 11صوت وامتنعت 4 الجزائر و البرازيل والصين و الولايات المتحدة الأمريكية ويذكر أن السودان كانت قد وقعت على نظام روما الأساسي في 8 سبتمبر 2000، لكنها لم تصادق عليه لحد الساعة و في 4 مارس 2009 توصلت المحكمة الجنائية الدولية و بناء على ما قدمه المدعي العام لإصدار مذكرة توقيف في حق الرئيس السوداني عمر حسن البشير.

(43)- http://www arabianbusiness.com/Arabic/526421

(44)- كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور، الثلاثاء 31 يوليو 2007، مقال منشور على موقع الانترنت:

http://www –esharqalawsat.com/details asp? Issueno= 10472 article =430442

(45)- جمال محمد السيد الضلع، مقال سابق، ص 100.

(46)- جمال محمد السيد الضلع، مقال سابق، ص 107.

(47)- احمد إبراهيم محمود، الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور، مقال سابق، ص 189.

(48)- أحمد إبراهيم محمود، الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور، مقال سابق، ص 189.